

النظام السياسي للجزائر وبناء مؤسسات الدولة

١٩٦٢-١٩٦٥م

The Political System of Algeria and the Building of State Institutions 1962-1965

أ.م.د. هادي جبار حسون

Asst. Prof. Dr. Hadi Jabbar Hassoun

جامعة سامراء / كلية الآداب

University of Samarra / College of Arts

E-mail: hadi.jabbar@uosamarra.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الدستور، الثورة الجزائرية، المجلس التأسيسي، الاستقلال، اتفاقيات
Keywords: Constitution, Algerian Revolution, Constituent Assembly,
independence, privileges.

الملخص

احتلت فرنسا الجزائر عام ١٨٣٠م واستمر احتلالها حتى استطاعت الثورة الجزائرية من الحاق الهزيمة بقوات الاحتلال الفرنسي فتم اعلان الاستقلال في الخامس من حزيران ١٩٦٢م، لقد عاشت الجزائر ما بين الاحتلال والتحرير مرحلة حرجة جداً في تاريخها، إذ حاولت فرنسا خلالها طمس معالم الشخصية والهوية العربية والاسلامية للجزائر مستخدمة اساليب القتل والتهميش ومصادرة الاراضي ومحاربة اللغة العربية واستعمال الفرنسية وسياسة التنصير.

واجهت الجزائر عند اعلان الاستقلال عام ١٩٦٢م آثاراً كبيرة جداً تركها الاحتلال الفرنسي، لعل أبرزها ترك الفرنسيين للمزارع والمصانع والمعامل والمدارس والجامعات، مما خلق فراغاً حاداً كان على الجزائر ان تملئه، فابتدأت بعملية التسيير الذاتي والاعتماد على الخبرات العربية في التدريس لاسيما من العراق ومصر وسوريا.

بدأت حكومة الجزائر عملية بناء مؤسساتها الدستورية (المجلس التأسيسي وكتابة دستور للبلاد والأخذ بنظام الحزب الواحد وغيرها)، اضافة الى توضيح سياساتها الداخلية والخارجية في مختلف المجالات.

Abstract

France occupied Algeria in 1830 AD, and continued until the Algerian revolution defeated the French occupation forces, so independence was declared on June 5, 1962 AD. Between occupation and liberation, Algeria lived through a very critical stage in its history, as France tried to erase the features of the Arab and Islamic character and identity of Algeria using Methods of killing, marginalization, land confiscation, fighting the Arabic language, using French, and the policy of Christianization.

When Algeria declared its independence in 1962 AD, it faced very significant effects left by the French occupation, perhaps the most prominent of which was the French abandoning farms, factories, laboratories, schools, and universities, which created a severe vacuum that Algeria had to fill, so it began the process of self-management and relying on Arab experiences in teaching, especially from Iraq, Egypt and Syria.

The Algerian government also began the process of building its constitutional institutions (the Constituent Assembly, writing a constitution for the country, introducing the one-party system, etc.), in addition to clarifying its internal and external policies in various fields.

المقدمة

ورثت حكومة الجزائر عند اعلان الاستقلال مشاكل عديدة اجتماعية واقتصادية وسياسية شكلت في مجموعها تركة ثقيلة تركها الاحتلال الفرنسي، وقد أثارت تلك التركة الصعبة سلبيات عديدة في الجزائر، أدت الى حصول مشاكل في مختلف جوانب الحياة مما أفرز تكتلات جديدة بعد الاستقلال.

حاولت الحكومة الجزائرية المشكلة بعد الاستقلال برئاسة أحمد بن بيلا وفريقه الحكومي معالجة هذه المشاكل عن طريق بناء مؤسسات دستورية تكون بمثابة الركيزة الصلبة التي يتم الاحتكام اليها كلما دعت الحاجة وان تكون بأيدي أمينة، لذلك سارعت الحكومة الجزائرية الى تشكيل المجلس التأسيسي الذي يتكفل بإدارة شؤون البلاد في غياب الدستور وعدم وجود سلطة منتخبة، ثم كتابة دستور للبلاد والتصويت عليه وتقديمه للاستفتاء الشعبي في أيلول ١٩٦٣م، والذي أقر تأسيس المجلس الدستوري في العام نفسه، أعقبه في عام ١٩٦٤م اصدار ميثاق الجزائر والذي وضع الاطار العام لبناء الدولة الجزائرية.

تضمن البحث مقدمة وأربعة محاور وخاتمة، تناول المحور الأول: بناء مؤسسات الدولة الدستورية في الجزائر ودورها في ترسيخ النظام الديمقراطي في البلاد، أما المحور الثاني فتحدث عن: النظام السياسي للدولة، والصراعات الفكرية والعسكرية ودورها في تعميق حدة الصراع بين الاطراف، فيما تطرق المبحث الثالث عن: السياسة الداخلية لحكومة الاستقلال، ودورها في تقريب وجهات النظر بين جميع الفرقاء والالتزام ببناء نظام حكم يستمد قوته من الشعب، واختيار النهج الاشتراكي في بناء السياسة الداخلية، أما المبحث الرابع فتناول: المبادئ العامة لسياسة الجزائر الخارجية والموقف الدولي من حكومة الاستقلال، عندما تبنت الجزائر سياسة الحياد وعدم الانحياز في علاقاتها الخارجية مع دول.

فرضية الدراسة:

سعت الحكومة الجزائرية الفتية بقيادة الرئيس احمد بن بلا إلى انشاء جهاز إداري كفوء وقيادة سياسية قادرة على انقاذ البلاد من قبضة الاحتلال الفرنسي الذي تمسك ببنود اتفاقية افيان ١٨ آذار ١٩٦٢ التي رسخت الوجود الفرنسي في الجزائر من خلال الهيمنة على القرار السياسي والاقتصادي في البلاد وعززت الوجود الفرنسي لذلك عملت حكومة الاستقلال على التمسك بالهوية الوطنية العربية والإسلامية للشعب الجزائري وبناء مؤسسات الدولة.

أسئلة الدراسة:

هدفت الدراسة للإجابة على الأسئلة الآتية:

هل تمكنت حكومة الاستقلال من انشاء جهاز إداري كفوء لتسيير الأعمال بعد هجرة الإداريين الفرنسيين منها؟

هل تمكنت الجزائر من الاستعانة من الكفاءات العربية ولاسيما بعد تعريب جهازها الإداري واحلال اللغة العربية بدل الفرنسية؟

هل نجحت الحكومة في استغلال الطاقات والامكانيات الموجودة في البلاد من أجل توسيع الإنتاج وتطوير مؤسساتها وتأمين مصادرها المعدنية؟

هل تمكنت الحكومة من النأي بنفسها عن الاستقطابات الدولية والإقليمية وصناعة قرار سياسي مستقل؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في بيان الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومات في جميع البلدان التي رضخت للاحتلال الأوربي ولاسيما البلدان العربية منها، ونخص منها بالدراسة تضحيات الشعب الجزائري الذي ضرب أروع الأمثلة بالفداء والتضحية في سبيل الحرية والاستقلال وخاض معارك الانسلاخ عن براثن الاحتلال وتشكيل جهاز حكومي وإداري يليق بتلك التضحيات العظيمة إذ ساهم الشعب الجزائري وحكومة الاستقلال في إعادة الهوية العربية للشعب الجزائري البطل ووضع دستور البلاد وأكد هويتها العربية والإسلامية.

خلف المستعمرون الفرنسيون ورائهم في الجزائر ميراثاً مدمراً بعد مائه واثان وثلاثون عاماً من الاحتلال (١٨٣٠-١٩٦٢م) وسبع سنوات ونصف من الحرب الدامية (١٩٥٤-١٩٦٢م) ذلك الميراث الذي حول الجزائر إلى بلد الأرض المحروقة، وأوجد أكثر من مليون جزائري يعيشون في مخيمات مهينه، وأكثر من أربعمئة ألف لاجئ في البلدان المجاورة، وما يقارب مليوني عاطل عن العمل، فضلاً عن شيوخ مظاهر الجوع والمرض والفوضى الاقتصادية في أرجاء البلاد، فكان على الرئيس أحمد بن بيلا وضع أسس لحياة كريمة للشعب، وبناء جزائر جديدة لتأخذ طريق اختيار طرق تنمية البلاد على جميع الأصعدة (السعدي، ٢٠٠٤، ص ١٠٩).

وبعد التوقيع على اتفاقيات أيفيان (Evian)، في الثامن عشر من آذار ١٩٦٢، بين حكومة الجمهورية الفرنسية والحكومة المؤقتة الجزائرية جرى تنظيم الاستفتاء للشعب الجزائري في الأول من تموز ١٩٦٢، بإشراف الهيئة التنفيذية المؤقتة وقد تحقق بموجبه الاستقلال الرسمي للجزائر، عندما أعلن الرئيس الفرنسي شارل ديغول (Charles) Digul عنه في الثالث من تموز ١٩٦٢م، وإعلان حكومة الجزائر المؤقتة بجعل الخامس من تموز ١٩٦٢ تاريخاً رسمياً لولادة الجمهورية الجزائرية المستقلة (العقاد، ١٩٦٤، ص ١٤٣).

أولاً: بناء مؤسسات الدولة الدستورية:

١- المجلس التأسيسي الوطني:

إن مهمة المجلس التأسيسي في أي دولة من دول العالم هو قيادة مرحلة مؤقتة (بالحاج، ٢٠١٥، ص ٢١) تستمر منذ انشائه وحتى وضع قانون أساسي للبلاد (الدستور)، وتحديد حكومة مؤقتة وسن القوانين والتشريعات التي من خلالها تسير الدولة اعمالها، أما المجلس التأسيسي الوطني في الجزائر فأسس بعد انتخابات العشرين من أيلول ١٩٦٢م (كواندت ، ١٩٨١، ص ٢٣٠)، ليتولى مهام تعيين الحكومة، وأعداد الدستور والتصويت عليه (السعدي، ٢٠٠٤، ص ١٠٩)، وضم المجلس التأسيسي الوطني (١٩٦) نائباً برئاسة السيد فرحات عباس (معزة، ٢٠٠٥، ص ٥) وحددت له مهام تشكيل حكومة مؤقتة الى ان يتم انتخاب حكومة نهائية فتم تعيين أحمد بن بيلا رئيساً لأول حكومة جزائرية مستقلة وقد نالت ثقة ومصادقة المجلس في ٢٩ أيلول ١٩٦٢ (قليل، ٢٠١٣، ص ٣٥٥)، بعدما حصلت على (١٤١) صوتاً من أصل (١٩٠) صوتاً مقابل امتناع (٣١) عضواً عن التصويت (علوان، ٢٠٠٥، ص ١٥٢).

وتسلمت حكومة الاستقلال (شالبان، ص ٧٧-٧٨)، جميع السلطات التي كانت من مهام (الهيئة التنفيذية المؤقتة)، خلال الفترة الانتقالية السابقة لتأسيس المجلس الوطني (شالبان، ص ٢٦)؛ (السعدي، ٢٠٠٤، ص ١٠٩).

وقد تشكلت حكومة الاستقلال من (١٨) وزيراً ونائباً لرئيس الوزراء، وتحدث أحمد بن بيلا رئيس الحكومة في كلمه ألقاها بهذه المناسبة، قائلاً: "إنه لشرف عظيم لي أن يتم اختياري لتأليف أول حكومة للجمهورية الشعبية الديمقراطية، وهي لمسؤولية كبرى مسؤولية تأليف حكومة" (السعدي، ٢٠٠٤، ص ١١٠).

أعتمد الرئيس أحمد بن بيلا الشخصيات الكفؤة في اختيار وزراء أول حكومة جزائرية بهدف تشكيل نخبة مؤمنة بمستقبل البلاد وتعمل في خدمة الصالح العام، وبين الرئيس أحمد بن بيلا المشاكل التي ستواجه جمهوريتهم الفتية لاسيما فيما يتعلق بقضايا الدستور وتنظيم الجيش والجهة، إلى جانب المشاكل الاقتصادية والإدارية ومشاكل التعليم، (السعدي، ٢٠٠٤، ص ١١٠-١١١).

توجه الرئيس أحمد بن بيلا بعد الانتهاء من مراسيم تشكيل حكومته في ٢٣ تشرين الأول ١٩٦٢، إلى نيويورك لحضور اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة (فاضل، ٢٠٢٣، ص ٥٩٤-٥٩٥) بهدف إعلان الجزائر عضواً في الأمم المتحدة، إذ اتخذ مجلس الأمن في ٧ تشرين الأول ١٩٦٢ بالإجماع قرار قبول الجزائر في الأمم المتحدة بحسب توصية الجمعية العامة وقام الرئيس أحمد بن بيلا بعدها بإلقاء خطاب مؤثر أمام مجلس هيئة الأمم المتحدة،

عرض فيه الخطوط العامة التي ستتبع في إعداد المستقبل وإرساء دعائمه الكبرى (السعدي، ٢٠٠٤، ص ١١٠)

٢- دستور الجمهورية.

عمل أعضاء حزب جبهة التحرير الوطني (المكتب السياسي) في المجلس التأسيسي الوطني على إعداد مشروع الدستور (السعيد، ١٩٧٩، ص ٢٧٨)، وجرت مناقشته أمام قيادات الحزب في الولايات الجزائرية قبل أن تجري مناقشته والموافقة عليه في الندوة الوطنية لقيادات الحزب في ١ آب ١٩٦٣، ثم تم عرضه على المجلس التأسيسي وحصلت الموافقة عليه بأغلبية الأصوات في ٢١ آب ١٩٦٣ (رمضان، ١٩٨٣، ص ١١)، ثم عرض المشروع على الشعب الجزائري للاستفتاء في ٨ أيلول من العام نفسه، وأقر للعمل به بصورة رسمية في ١٠ أيلول ١٩٦٣ كأول دستور عرفته الجزائر في تاريخها (رمضان، ١٩٨٣، ص ١١)، وفيه رسم الإطار الداخلي والخارجي للسياسة الخارجية الجزائرية الذي كان في حقيقته صورة لما تصوره الرئيس أحمد بن بيلا حول تلك السياسة، تضمن الدستور مقدمة طويلة تسرد كفاح الشعب الجزائري خلال (١٣٢) عاماً وفيها جرى صياغة خطة بناء المجتمع الاشتراكي في البلاد وتضمن الدستور فضلاً عن المقدمة (٧٨) مادة أبرزها إعلان الجزائر جمهورية ديمقراطية وجزاً لا يتجزأ من المغرب العربي والعالم العربي وأفريقيا، وأن الإسلام الدين الرسمي للدولة، مع ضمان حرية الرأي والمعتقد لكل أفرادها، وأن اللغة العربية هي اللغة الرسمية أما اللغة الفرنسية فهي اللغة الثانية في البلاد (حسين، ٢٠٠١، ص ٥١-٥٢).

٣- حزب جبهة التحرير الوطني:

أخذت الجزائر بنظام الحزب الواحد في سياستها الداخلية وتعاملها الخارجي عندما أقر الدستور في المادة الثالثة والعشرين منه "أن جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الوحيد في الجزائر" (حسين، ٢٠٠١، ص ٥١-٥٢)، وقد جعل منها حزب الدولة والمصدر الأول للسلطة (كواندت، ١٩٨١، ص ٢٨١)، ومنع تشكيل ونشاط جميع الأحزاب السياسية أو التجمعات المعارضة لها، وأعتبرها المؤسسة التي من شأنها قيادة الجماهير لتحقيق الاشتراكية وتراقب خط سير الأمة، وتصحيح مسارها وتحدد السياسة العامة وتوجه عمل الدولة بوصفها القوى الثورية والطليعة التي تؤمن استقرار نظام البلاد السياسي، (رمضان، ٢٠٠٨، ص ٧٢) القائمة على الأيمان بالقيم الدينية والتوجه القومي (السعدي، ٢٠٠٤، ص ١٢١)، والتي تحدد سياسة النظام وتشرف على أعمال المجلس التأسيسي والحكومة للوصول إلى الأهداف الديمقراطية (كواندت، ١٩٨١، ص ٨٢).

عقد الحزب مؤتمره الأول في ١٦ نيسان ١٩٦٤ وقد اعتبرت فيه جبهة التحرير حزباً طلائعياً متماسكاً تنظيمياً وسياسياً وفكرياً وهو السلطة العليا في الجزائر وآلية سلطة الترشيح لرئاسة الجمهورية وترشيح نواب المجلس التأسيسي الوطني، وسحب الثقة عنهم (ابو الشعير، ١٩٩٣، ص ٥٠-٥١).

شكل المؤتمر لجنة تحضيرية كان من أهم ممثليها من جانب الحكومة هواري بومدين نائب رئيس الجمهورية وعبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية وشريف بلقاسم وزير الإرشاد، وبعض القادة العسكريين وعدد من الساسة المعارضين للرئيس أحمد بن بيلا (روز اليوسف، العدد ١٨٦٩، ١٩٦٤).

٤ - ميثاق الجزائر.

أقر مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني المنعقد في نيسان ١٩٦٤ (ميثاق الجزائر)، ليكون منهجاً أيديولوجياً لسياسة الدولة في المرحلة القادمة وقد أكد على الأخذ بالأسس التالية:
- اعتماد نظام التسيير الذاتي واعتباره مبدأ التنظيم الاقتصادي الذي يوجه مدة الانتقال، وضرورة خلق مؤسسات مختلطة ووطنية من أجل تقوية القطاع الاشتراكي ومحاربة المشاريع الخاصة (السعدي، ٢٠٠٤، ص ١٢٧).

- الأخذ بنظام الاشتراكية العلمية من خلال التأكيد على ماضي الجزائر العربي الإسلامي (كواندت، ١٩٨١، ص ٢٩٢).

- ضرورة تحسين استعمال الإمكانات الموجودة من أجل توسيع الطاقة الإنتاجية للبلاد والاهتمام بعملية التخطيط وتطوير التصنيع وتأمين المصادر المعدنية، وتنمية البنية التحتية للبلاد، وتناول أيضاً موضوعات تحسين مستوى المعيشة والتكوين المهني والصحة العمومية، والإسكان ورعاية المجاهدين القدامى، واليتامى وأرامل الحرب والشباب ومحاربة الأمية ونشر التعليم في أرجاء الجزائر (رمضان، ١٩٨٣، ص ١٣).

- تعميم اللغة العربية على جميع المستويات الحياتية والعملية حتى تتمكن من استيعاب المعارف الحديثة وتستكمل القدرة للتعبير عنها (السعدي، ٢٠٠٤، ص ١٢٧).

- اعتبار جبهة التحرير الوطني، هي المنظمة الطلائعية للشعب الجزائري، وأن كل مواطن جزائري يعد عضواً في الحزب، وبالتالي فإن حكم الشعب الجزائري يعني حكم جبهة التحرير (حسين، ٢٠٠١، ص ٩٩).

ثانياً: النظام السياسي للدولة:

شهدت الجزائر في مدة حكم الرئيس أحمد بن بيلا نظام حكم يبدو وكأنه مجال تحرك قوى متعددة، ومسرح للصراعات بين مجموعات وأفراد ذوي مصالح متباينة، يحاول كل منها توجيه

الدولة باتجاه تلك المصالح (الهرماسي، ١٩٨٧، ص ٧٧) مما جعل الشخصيات الرئيسية في القيادة السياسية للبلاد ان تختلف في أفكارها حول الأشكال المناسبة للسلطة التي يجب أن تقود الجزائريين في عملية أيجاد نظام سياسي جديد لدولتهم (كواندت، ١٩٨١، ص ٢٧٤).

وقد كشف الرئيس احمد بن بيلا في العام ١٩٦٣ عن طبيعة الصراع والازدواجية في السلطة، قائلاً: "تحتاج الجزائر إلى سلطه محترمه لا تقبل التحدي من أية سلطه أخرى، ولقد وصلنا اليوم إلى حد ازدادت فيه ازدواجية السلطة في كل مكان، حيث يهاجم ممثلو الحزب ممثلي الحكومة المركزية ويحطون من نشاطاتهم وبهذه الأعمال يضعفون الحكومة إلى حد كبير" (كواندت، ١٩٨١، ص ٢٧٦).

بعد صدور الدستور في أيلول ١٩٦٣، وميثاق الجزائر الذي اقره مؤتمر جبهة التحرير في سنة ١٩٦٤، تم وضع الأسس الدستورية لشكل النظام السياسي للجزائر في مرحلة الاستقلال الأولى وبينت أن الجزائر دولة جمهوريه ديمقراطية وشعبية ولم يوضح الدستور صراحة على نوع النظام الجمهوري رئاسياً أو برلمانياً، ولـــــــكن نلاحظ أن محاولة للجمع بين النظامين المذكورين (السعيد، ١٩٧٩، ص ٢٦١-٢٦٢)، من خلال تولي رئيس الجمهورية رئاسة السلطة التنفيذية وإصدار المراسيم في حالة غياب المجلس التأسيسي الوطني، على أن تعرض على المجلس فيما بعد (السعيد، ١٩٧٩، ص ٢٦٢).

أخذ النظام السياسي للدولة شكل الوحدوية والاشتراكية في سياسته العامة عندما قضت المادة الثانية من الدستور على أن الجزائر (جزء لا يتجزأ من المغرب العربي والعالم العربي وأفريقيا)، وجعل الاشتراكية نظام اقتصادي متكامل الأسس والبناء، كذلك تبني نظام الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني) ليكون حزب الطليعة في الدولة (السعدي، ٢٠٠٤، ص ١١٩).

ألزم الدستور والميثاق أن يكون شكل النظام في الجزائر نظام الدولة الإسلامية، تضمن لكل فرد احترام آرائه ومعتقداته وحرية ممارسة الأديان (علوان، ٢٠٠٥، ص ١٤٦)، ولغتها الرسمية هي اللغة العربية، ف مارست دولة الجزائر نظام سلطة المؤسسات الدستورية الثلاث (التنفيذية، التشريعية، القضائية) في تسيير إدارة السياسة الداخلية والخارجية للبلاد (السعيد، ١٩٧٩، ص ٢٦٦).

السلطة التنفيذية.

أسندت المادة التاسعة والثلاثون من الدستور السلطة التنفيذية إلى رئيس الجمهورية الذي يتولى جمع الرئاستين التنفيذيتين (رئاسة الجمهورية، ورئاسة الوزراء)، حيث منحه الدستور سلطات واسعة وخوله تنفيذ القوانين وممارسة سلطة إصدار الاحكام (محمد، ٢٠٠٧، ص ٧٢-١٠١)،

وتحديد سياسة الحكومة وتوجيهها، وتعيين الوزراء، إضافة إلى سلطة القائد الأعلى للقوات المسلحة (ابو الشعير، ١٩٩٣، ص ٥٥).

وجرى أسناد صلاحية حل المجلس التأسيسي أو الدعوة إلى انتخابات سابقة بعد التشاور مع الحزب وحتى إعلان التعبئة العامة والحرب وتعليق الدستور في أثناء سريان الحرب، وتولي جميع السلطات في أثناء ذلك (صبيح، د.ت، ص ١٧)، وقد بين الرئيس أحمد بن بيل في العام ١٩٦٣ شكل السلطة بعد الاستقلال، قائلاً: "تحتاج الجزائر إلى سلطة محترمة لا تقبل التحدي من أي سلطة أخرى" (كواندت، ١٩٨١، ص ٢٧٦).

السلطة التشريعية.

يتولى تمثيل السلطة التشريعية في الدولة المجلس التأسيسي الوطني (محمد، ٢٠٠٧، ص ٧١)، عندما نصت المادتان السابعة والعشرون والثامنة والعشرون على "أن السيادة الوطنية للشعب يمارسها بواسطة ممثلين له في المجلس الوطني ترشحهم جبهة التحرير.. وينتخبون باقتراع عام مباشر وسري مدة خمس سنوات" (السعدي، ٢٠٠٤، ص ١١٩)، ويعبر المجلس الوطني عن الإرادة الشعبية ويتولى التصديق على القوانين ومناقشتها ويراقب الحكومة (ابو الشعير، ١٩٩٣، ص ٥١-٥٢).

السلطة القضائية:

ينص الدستور أن العدالة تؤدي باسم الشعب وفقاً للقانون الجزائري، ويخضع القضاء في أدائهم لمهامهم ووظائفهم لحكم القانون ومصالح الثورة والاشتراكية، والقانون يتولى ضمان استقلالهم بمقتضى المجلس الأعلى للقضاء (السعدي، ٢٠٠٤، ص ١٢١)؛ (محمد، ٢٠٠٧، ص ١٢١).

ثالثاً: السياسة الداخلية لحكومة الاستقلال:

تبنت حكومة الرئيس أحمد بن بيل في مرحلة الاستقلال الأولى، وضع خطط اقتصادية واجتماعية جديدة، محاولاً من خلالها معالجة الأوضاع العامة في البلاد، تهدف إلى إبعاد المجتمع تدريجياً عن النظام الرأسمالي، الموروث من الاحتلال الفرنسي، واستبداله بنظام ينسجم وطبيعة المرحلة الجديدة، وأختار الرئيس أحمد بن بيل النهج الاشتراكي في بناء سياسته الداخلية، وجعل الاشتراكية الإطار الذي يمارس ضمن حدودها نشاطه السياسي والاقتصادي والاجتماعي لنظام حكمه الجديد، وأصبح هذا الخيار أساس التنظيم الاقتصادي في دولة الاستقلال، وهو يعد امتداد لبيان الثورة الجزائرية في الأول من تشرين الثاني ١٩٥٤، ولميثاق الصومام عام ١٩٥٦، ثم برنامج طرابلس، الذي حدد الملامح السياسية والاقتصادية للطابع الاشتراكي، وكان يبدو أن هذا الاختيار يتوافق وتطلعات الشعب الجزائري إلى التقدم والعدالة وإزالة الاستغلال والظلم الذي وقع من جراء الاستعمار (ابراهيم، ٢٠٠١، ص ١٠٠).

أوضح الرئيس أحمد بن بيلا بعد توليه رئاسة الحكومة في خطاب له أمام المجلس التأسيسي في أيلول ١٩٦٢ حول الاشتراكية، قائلاً: "أن ثورتنا تبقى دائماً محافظة على خطتها.. في إطار المبادئ الاشتراكية، وعلى أساس أن الحكم بين يدي الشعب، وذلك ان تنمية الجزائر لكي تكون تنميه مستعجلة وموجهه نحو احتياجات الشعب الاقتصادية الضرورية، يجب أن تتم في إطار النظرة الاشتراكية، أو في إطار الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والتخطيط العلمي" (أحمد بن بيلا، ١٩٦٣، ص ١١). وأتخذ الرئيس أحمد بن بيلا الاشتراكية منهجاً رسمياً للدولة الجزائرية بعد أن تبناها كنظام اقتصادي في الدستور الذي صدر عام ١٩٦٣ (جريدة آخر ساعة، العدد ١٥٠٦، ٤ أيلول ١٩٦٣).

رحل المستوطنين الفرنسيين من الجزائر خلال مدة الاستقلال، وتركوا خلفهم المزارع والمصانع والمؤسسات معطله أو مخربه، مما جعل حكومة الرئيس أحمد بن بيلا أن تعمل باتجاه تنظيم الاقتصاد عن طريق تشكيل لجان التسيير الذاتي (رمضان، ١٩٨٣، ص ١٧)، وهو أسلوب خاص بإدارة المشروعات العامة من خلال إشراك العمال في إدارة المؤسسات التي يعملون بها، وفقاً للمفاهيم الاشتراكية التي تهدف إلى الاعتراف بحقوق الطبقة العمالية في الإدارة والمشاركة، ليتمكنوا من الدفاع عن حقوقهم أولاً، ولتحريرهم من استغلال الإداريين التقليديين ثانياً (حسين، ٢٠٠٧، ص ٦٤).

تبنت حكومة الاستقلال نظام التسيير الذاتي بشكل رسمي عندما اصدرت مرسوم في ٢٢ تشرين الأول ١٩٦٢ من أجل تأسيس لجان مختصة بإدارة المشاريع الزراعية الشاغرة والشركات التي تركها اصحابها وغادروا البلاد وتبعه مرسوم ثاني في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٦٢ من أجل تأسيس لجان مختصة بإدارة المشاريع الصناعية والتعدين (سليم، ١٩٨٢، ص ١٢٤)، ومن ناحيه أخرى أصدرت حكومة الجزائر عدد من المراسيم الخاصة بالتسيير الذاتي في آذار ١٩٦٣، سميت بـ (مراسيم آذار) تهدف جميعها إلى تنظيم عملية أملاك المستوطنين الفرنسيين الشاغرة، وإضفاء طابع الشرعية على امتلاكها (جوان، الجزائر الثائرة، ١٩٦١، ص ٢٤١)؛ (محمد، ٢٠٠٧، ص ٦٥).

أقدمت حكومة الرئيس أحمد بن بيلا إلى تبني وإقرار الإصلاح الزراعي عام ١٩٦٣، تحت شعار "الأرض لمن يزرعها"، بهدف السيطرة وتولي إدارة أراضي الإقطاعيين الجزائريين فضلاً عن الأراضي التي تركها المستوطنون الأجانب من أجل توزيعها على الفلاحين المحتاجين (رفله، ١٩٦٦، ص ٤٢٤)، وقد سعت حكومة الاستقلال من وراء تطبيق نظام الإصلاح الزراعي إلى إعادة وسائل الإنتاج لصالح العاملين في الأرض ضمن إطار التسيير الذاتي أو التعاوني (شالبان، ص ١٠١)، وتم إنشاء الهيئة الوطنية للإصلاح الزراعي التي تولت إدارة المراكز

التعاونية للإصلاح الزراعي، وقيامها بعملية التسليف والتسويق والتجهيز ووضع الموازنات والبرامج الزراعية السنوية (رمضان، ١٩٨٣، ص ١٩).

طبق نظام التسيير الذاتي في القطاع الزراعي على مراحل متعددة (غربي، ١٩٩٩، ص ٣٢٦-٣٢٨):

١- المرحلة الأولى: بدأت منذ نهاية عام ١٩٦٢ عندما تم الاستيلاء على الأملاك الشاغرة بشكل فردي أو جماعي من قبل المنظمات الوطنية.

٢- المرحلة الثانية: بدأت في آذار حتى أيار ١٩٦٣ أي في وقت تم فيه الإعلان عن تطبيق مرسوم التسيير الذاتي وبدأت عملية تأمين الأراضي الزراعية.

٣- المرحلة الثالثة: بدأت في تشرين الأول من عام ١٩٦٣ تم فيها تأمين كامل الأراضي الزراعية وبذلك أصبح القطاع الزراعي مسيراً ذاتياً.

رابعاً: المبادئ العامة لسياسة الجزائر الخارجية والموقف الدولي من حكومة الاستقلال.

تبنت الجزائر بعد الاستقلال سياسة الحياد وعدم الانحياز في علاقاتها الخارجية مع دول العالم، وقد أعلن الرئيس أحمد بن بيلا في خطاب له في ٢٨ أيلول ١٩٦٢، قائلاً: "إن الجزائر اختارت جانب البلدان المحايدة غير المنحازة، وأنهم أوفياء لذلك الاختيار" (السعدي، ٢٠٠٤، ص ١١٠)، وبين في خطاب أمام هيئة الأمم المتحدة في تشرين أول ١٩٦٢، قائلاً: "بأن الجزائر ستتخذ الحياد وعدم الانحياز سبيلاً أبدياً لسياستها الدولية، وأن بلاده ستعمل على تصفية الاستعمار في أي جزأ من أجزاء الكرة الأرضية" (السعدي، ٢٠٠٤، ص ١١٠-١١١).

تحدث وزير إعلام حكومة الاستقلال محمد حاج حمو عام ١٩٦٢، أن الجزائر وأن كانت لا تنوي السير في قافلة الدول الغربية، إلا أنها تتحاشى جداً الالتصاق بالمعسكر الشيوعي، وترغب الوقوف قدر امكانها موقفاً حيادياً... وعلى هذا الأساس فان حكومة الجزائر الجديدة ألزمت الحياد بين الكتلتين في السياسة الدولية (حسين، ٢٠٠١، ص ٧١)، ولكن حكومة الاستقلال الاولى بقيت في مسار تعزيز علاقات التعاون والصداقة مع الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية، وقد صرح الرئيس أحمد بن بيلا خلال زيارته للاتحاد السوفيتي في نيسان عام ١٩٦٤، قائلاً: "إن الصداقة بين شعبينا هي اقدم من فجر حريتنا.. لقد أيدنا الاتحاد السوفيتي إلى أقصى حد، والان حيث أصبحنا مستقلين فلدينا وبلا شك الكثير من الاصدقاء، ولكن أصدقائنا المفضلين هم أولئك الذين كانوا إلى جانبنا في الساعات العصيبة" (حسين، ٢٠٠١، ص ٨٥).

بعد الإعلان عن تشكيل حكومة الاستقلال تم في ٧ تشرين الأول ١٩٦٢ تم قبول جمهورية الجزائر عضواً في هيئة الأمم المتحدة كدولة مستقلة ذات سيادة (رمضان، ٢٠٠٨، ص ٦٦)، وكذلك حصلت موافقة مجلس الجامعة العربية على طلب الرئيس أحمد بن بيلا لانضمام جمهورية



الجزائر إلى عضويتها، وقبلت عضواً كاملاً فيها في ٢١ آب (السعدي، ٢٠٠٤، ص ١١١) ١٩٦٢.

سارعت الكثير من دول العالم بإعلان اعترافها بالحكومة الجزائرية بعد الاستقلال (رمضان، ٢٠٠٨، ص ٦٥)، في حين بعض منها قد اعترف بالحكومة المؤقتة قبل الاستقلال الرسمي ومنها دول عربية، وأفريقية، واشتراكية، والأخرى من الدول اعترفت بها بعد توقيع اتفاقيات إيفيان (Evian)، ومنها اعتراف الاتحاد السوفيتي رسمياً وقانونياً بالحكومة المؤقتة في ١٩ آذار ١٩٦٢ (يوم أيقاف العمليات العسكرية)، وجاء في بيان الحكومة السوفيتية حول الاعتراف: "إن حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية... تعلن الاعتراف بحكومة الجمهورية الجزائرية قانونياً، وتعرب عن الاستعداد لإقامة العلاقات الدبلوماسية معها" (حسين، ٢٠٠١، ص ٧٤-٧٥).

شاركت الولايات المتحدة الأمريكية الموقف الدولي في عرض مساعدتها لحكومة الاستقلال من خلال تقديم منحه شهريه من السلع المتنوعة تصل إلى (٢٥، ٠٠٠) ألف طن في عام ١٩٦٣، وقد زادت هذه النسبة لتصل عام ١٩٦٤ (٤٠٠، ٠٠٠) ألف طن (نازلي، ١٩٧٨، ص ١٢٣)؛ (علوان، ٢٠٠٥، ص ١٢٢)، في حين قدمت الصين قرض في شهر تشرين الأول ١٩٦٣ مقداره (٢٥٠، ٠٠٠، ٠٠٠) مليون فرنك، وكذلك الاتحاد السوفيتي ساهم في تقديم قرض مقداره (٢٢٧، ٠٠٠، ٠٠٠) مليون فرنك عام ١٩٦٣، وقرض ثاني في العام نفسه قيمته (٥٠٠، ٠٠٠، ٠٠٠) مليون فرنك (سمير، ١٩٨١، ص ٢٦١)؛ (شالبان، د.ت. ص ٧٨).

الخاتمة:

تبنّت حكومة الرئيس أحمد بن بيلّا وضع خطط اقتصادية واجتماعية جديدة لمعالجة الاوضاع العامة في البلاد ومحاولة بعاد المجتمع عن النهج الرأسمالي الي خلفه الاحتلال وجعل النظام الاشتراكي هو السائد لبناء اقتصاد متكامل الأسس.

ساهم الرئيس أحمد بن بيلّا بشكل كبير في رسم معالم الدولة الجزائرية الحديثة، إذ ترأس الجزائر في مدة حرجة جداً من تاريخها، فحاول وضع سياسة متوازنة واقامة علاقات استراتيجية مع الدول الاشتراكية.

أرادت الجزائر بعد الاستقلال عد جبهة التحرير الوطني الحزب الوحيد في الجزائر مما القى بظلاله على التركيبة السياسية في البلاد، والى استمرار الصراع على السلطة وتداخل صلاحيات هيئات السيادة، مما أفقد الهيئات التنفيذية صلاحياتها، فأدى ذلك الى نشوء مراكز معارضة ذات خلفيات عديدة منها المدعومة.

المصادر والمراجع

- بن خدة، بن يوسف. (١٩٨٧). اتفاقيات إيفيان نهاية حرب التحرير في الجزائر. (تعريب: لحسن زغدار ومحل العين جبايلي). ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
- شالبان، جيزار. (د.ت). مصاعب الاشتراكية في الجزائر. (ترجمة جورج طرابيشي). دار الطليعة. بيروت.
- حربي، (د.ت). جبهة التحرير الوطني: الأسطورة والواقع. (ترجمة كميل قيصر داغر). دار الكلمة. بيروت.
- الهرماسي، حمد عبد الباقي. (١٩٨٧). المجتمع والدولة في المغرب العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
- حوالف، رحيمة. (٢٠٠٢). واقع التسيير في المؤسسات الجزائرية في ظل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الراهنة. الملتقى الأول حول الاقتصاد الجزائري، جامعة سعد دحلب - البليدة.
- روبير، ميرل. (١٩٦٧). مذكرات أحمد بن بيلّا. (ترجمة العفيف الأخضر، ط٣). دار الآداب. بيروت.
- أبو الشعير، سعيد. (١٩٩٣). النظام السياسي الجزائري. دار الهدى للطباعة والنشر. الجزائر.
- رمضان، سلوان رشيد. (٢٠٠٨). موقف المغرب من التطورات السياسية في الجزائر للفترة من ١٩٧٠-١٩٥٦ (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة تكريت، كلية التربية.
- سمير، أمين. (١٩٨١). المغرب العربي الحديث. (ترجمة كميل قيصر داغر، ط٣). دار الحداثة. بيروت.
- الفتلاوي، سهيل حسين. (٢٠١١). جامعة الدول العربية في مواجهة تحديات العولمة (الجزء ٢). دار ومكتبة الحامد للنشر. عمان.
- بلحاج، صالح. (٢٠١٥). المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم (ط٢). ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
- ابراهيم، عبد الحميد. (٢٠٠١). في أصل الأزمة الجزائرية ١٩٥٨-١٩٩٨ (ط١). مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
- معزة، عز الدين. (٢٠٠٥). فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال ١٨٩٩-١٩٨٥م (رسالة

- ماجستير غير منشورة). جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- غربي، علي. (١٩٩٩). واقع التنمية في الجزائر. في مجموعة من الباحثين، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (ط١). مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
- قليل، عمار. (٢٠١٣). ملحمة الجزائر الجديدة (الجزء ٣). الدار العثمانية. الجزائر.
- محمد، عمران. (٢٠١٠). الهيئة التنفيذية المؤقتة بين النصوص القانونية وظروف الفترة الانتقالية. مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد ٢، جامعة الجلفة.
- حسن، فاضل عبد علي. (٢٠٢٣). منظمة الأمم المتحدة: نشأتها - أعضاؤها - ودورها الإقليمي والدولي. مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، العدد ٢، جامعة ذي قار.
- عبد الرحمن، فاطمة الزهراء. (٢٠١٦). هوارى بومدين ودوره السياسي والعسكري في الثورة الجزائرية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. المسيلة.
- رفلة، فيليب. (١٩٦٦). الجغرافية السياسية الأفريقية (ط٢). مكتبة النهضة المصرية. مصر.
- رمضان، كفاح عباس. (١٩٨٣). سياسة الجزائر الداخلية ١٩٦٥-١٩٧٨ (أطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية الآداب. جامعة الموصل.
- سليم، مازن عبد العزيز. (١٩٨٢). الإدارة الذاتية في يوغسلافيا والجزائر: دراسة مقارنة (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات القومية والاشتراكية. بغداد.
- السعدي، مائدة خضير علي. (٢٠٠٤). أحمد بن بيللا ودوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي حتى عام ١٩٦٥ م (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد. بغداد.
- صبيح، مسيوم. (د.ت). المؤسسات الإدارية في المغرب العربي: حكومات الجزائر والمغرب وتونس. (ترجمة أمين سعيد وعبد العزيز مسعود). المغرب.
- حسين، مها ناجي. (٢٠٠٧). العلاقات الجزائرية - السوفيتية: دراسة تاريخية في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية ١٩٦٢-١٩٧٨ (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة بغداد، كلية التربية للبنات. بغداد.
- حسين، مها ناجي. (٢٠٠١). العلاقات الجزائرية - الفرنسية: دراسة تاريخية في تطور العلاقات الاقتصادية ١٩٥٤-١٩٧٨ (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بغداد، كلية التربية للبنات. بغداد.
- معوض، نازلي. (١٩٧٨). العلاقات بين الجزائر وفرنسا: من اتفاقيات إيفيان إلى تأميم البترول. مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. القاهرة.
- السعيد، نعمة. (١٩٧٩). المغرب العربي: استعراض للمعالم الحضارية لأقطار المغرب العربي وتطور أنظمتها السياسية ما قبل وبعد الاستقلال. دار الحرية للطباعة. بغداد.
- محمد، هيفاء أحمد. (٢٠٠٧). الدور السياسي للمؤسسة العسكرية الجزائرية في الحياة السياسية (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية. بغداد.
- نعمي، وحيد. (٢٠١٣). الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ١٩٥٨-١٩٦٢ م: دراسة تحليلية. جامعة محمد خيضر - بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. الجزائر.
- علوان، وسام طه. (١٩٩٧). التطورات السياسية في الجزائر للفترة (١٩٦٢-١٩٦٥) (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية. بغداد.
- كواندت، وليم ب. (١٩٨١). الثورة والقيادة السياسية (الجزائر ١٩٥٤-١٩٦٨). مركز الدراسات والأبحاث العسكرية.

دمشق.

بن بيل، أحمد. (١٩٦٣). الخطب التي أُلقيت بين ٢٨ سبتمبر ١٩٦٢ و ١٢ يناير ١٩٦٣. خطاب افتتاح المجلس التأسيسي. الجزائر.

جريدة روز اليوسف. (١٩٦٤، ٦ أبريل). العدد ١٨٦٩. الجزائر.

مجلة الكاتب. (١٩٦٥، ديسمبر). أخبار عامة للمجلة عن الجزائر. العدد ٥٤. الجزائر.

محمد الملي. (٢٠٠١، سبتمبر). الجزائر إلى أين؟ مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٧١. الجزائر.

رشيد تلمساني. (٢٠٠٨، يناير). الجزائر في عهد بوتفليقة (الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية). مجلة مركز كارنيغي للشرق الأوسط، العدد ٤٧. الجزائر.

أحمد بن بيل. (٢٠١٢، ١١ أبريل). الجزيرة نت. مسترجع من: Aljazeera.net/news/Arabic/2012/4/11
بلعالية، ميلود. (٢٠١٩، يونيو). مؤتمر جبهة التحرير الوطني: الجزائر ١٦-٢٠ أبريل ١٩٦٤م قراءة في التفاعلات والصعوبات. مجلة الحوار المتوسطي، العدد ٢.

الشرق الأوسط. (٢٠٢٢، ٢٠ مارس). مسترجع من <https://awsat.com>

شبكة المعلومات الدولية. (٢٠٢٢، ٢٠ مارس). مسترجع من <https://www.France24.com>

موسوعة عريق. (٢٠٢٤، ٢ مايو). شريف بلقاسم. مسترجع من <https://areq.net>

جريدة آخر ساعة. (١٩٦٣، ٤ سبتمبر). العدد ١٥٠٦.



Reference

- Ben Khedda, Ben Youssef. (1987). *Evian Agreements: The End of the Liberation War in Algeria* (Translation: Lahcen Zaghbar and Mahla Al Ain Jabaili). University Publications Office, Algeria.
- Chalban, Gerard. (n.d.). *Difficulties of Socialism in Algeria* (Translation: George Tarabishi). Dar Al-Talia, Beirut.
- Harbi. (n.d.). *The National Liberation Front: Myth and Reality* (Translation: Kamil Qaiser Dagher). Dar Al-Kalimah, Beirut.
- Al-Harmasi, Hamad Abdel Baqi. (1987). *Society and State in the Maghreb*. Center for Arab Unity Studies, Beirut.
- Hawalif, Rahima. (2002). *The Reality of Management in Algerian Institutions in Light of the Current Economic and Social Situation*. The First Forum on the Algerian Economy, Saad Dahleb University – Blida.
- Robert, Merle. (1967). *Memoirs of Ahmed Ben Bella* (Translation: Al-Afif Al-Akhdar, 3rd ed.). Dar Al-Adab, Beirut.
- Abu Al-Shaair, Said. (1993). *The Algerian Political System*. Dar Al-Huda for Printing and Publishing, Algeria.
- Ramadan, Silwan Rashid. (2008). *Morocco's Position on Political Developments in Algeria from 1956-1970* (Unpublished master's thesis). University of Tikrit, College of Education.
- Samir, Amin. (1981). *Modern Maghreb* (Translation: Kamil Qaiser Dagher, 3rd ed.). Dar Al-Hadatha, Beirut.
- Al-Fatlawi, Suhail Hussein. (2011). *The Arab League in the Face of Globalization Challenges* (Vol. 2). Dar Wa Maktabat Al-Hamid for Publishing, Amman.
- Belhadj, Saleh. (2015). *Political Institutions and Constitutional Law in Algeria from Independence to Today* (2nd ed.). University Publications Office, Algeria.
- Brahimi, Abdel Hamid. (2001). *The Origin of the Algerian Crisis 1958-1998* (1st ed.). Center for Arab Unity Studies, Beirut.
- Maza, Ezzedine. (2005). *Farhat Abbas and His Role in the National Movement and the Independence Stage 1899-1985* (Unpublished master's thesis). University of Mentouri Constantine, Faculty of Humanities and Social Sciences.
- Gharbi, Ali. (1999). *The Reality of Development in Algeria*. In a Group of Researchers, *The Algerian Crisis: Political, Social, Economic, and Cultural Backgrounds* (1st ed.). Center for Arab Unity Studies, Beirut.



- Qalil, Ammar. (2013). *The New Algeria Epic* (Vol. 3). Ottoman House, Algeria.
- Mohammed, Omran. (2010). *The Interim Executive Authority Between Legal Texts and Transitional Period Conditions*. Journal of Law and Political Sciences, Issue 2, University of Djelfa.
- Hassan, Fadel Abdul Ali. (2023). *The United Nations Organization: Its Establishment, Members, and Its Regional and International Role*. Journal of the College of Education for Human Sciences, Issue 2, University of Thi-Qar.
- Abdul Rahman, Fatima Zahra. (2016). *Houari Boumediene and His Political and Military Role in the Algerian Revolution* (Unpublished master's thesis). Mohamed Boudiaf University, Faculty of Humanities and Social Sciences, M'Sila.
- Rafla, Philippe. (1966). *African Political Geography* (2nd ed.). Egyptian Renaissance Library, Egypt.
- Ramadan, Kifah Abbas. (1983). *Algeria's Internal Policy 1965–1978* (Unpublished doctoral dissertation). College of Arts, University of Mosul.
- Saleem, Mazen Abdulaziz. (1982). *Self-Management in Yugoslavia and Algeria: A Comparative Study* (Unpublished master's thesis). Al-Mustansiriya University, Institute of National and Socialist Studies, Baghdad.
- Al-Saadi, Maeda Khudair Ali. (2004). *Ahmed Ben Bella and His Political, Economic, and Social Role Until 1965* (Unpublished master's thesis). University of Baghdad, College of Education Ibn Rushd, Baghdad.
- Sobeih, Messium. (n.d.). *Administrative Institutions in the Maghreb: Governments of Algeria, Morocco, and Tunisia* (Translation: Amin Saeed and Abdulaziz Masoud). Morocco.
- Hussein, Maha Naji. (2007). *Algerian Soviet Relations: A Historical Study in the Development of Political and Economic Relations 1962–1978* (Unpublished doctoral dissertation). University of Baghdad, College of Education for Women, Baghdad.
- Hussein, Maha Naji. (2001). *Algerian French Relations: A Historical Study in the Development of Economic Relations 1954–1978* (Unpublished master's thesis). University of Baghdad, College of Education for Women, Baghdad.
- Mawad, Nazli. (1978). *Relations Between Algeria and France: From the Evian Agreements to the Nationalization of Oil*. Publications of the Center for Political and Strategic Studies, Cairo.
- Al-Saeed, Neama. (1979). *The Maghreb: A Review of the Cultural Features of the*



- Maghreb Countries and the Development of Their Political Systems Before and After Independence*. Dar Al-Hurriya for Printing, Baghdad.
- Mohammed, Haifa Ahmed. (2007). *The Political Role of the Algerian Military Institution in Political Life* (Unpublished doctoral dissertation). University of Baghdad, College of Political Sciences, Baghdad.
- Naami, Waheed. (2013). *The Provisional Government of the Algerian Republic 1958-1962: An Analytical Study*. University of Mohamed Khider – Biskra, Faculty of Humanities and Social Sciences, Algeria.
- Alwan, Wissam Taha. (1997). *Political Developments in Algeria for the Period (1962-1965)* (Unpublished master's thesis). Al-Mustansiriya University, Higher Institute of Political and International Studies, Baghdad.
- Quandt, William B. (1981). *Revolution and Political Leadership (Algeria 1954-1968)*. Center for Military Studies and Research, Damascus.
- Ben Bella, Ahmed. (1963). *Speeches Delivered Between 28 September 1962 and 12 January 1963*. Opening Speech of the Constituent Assembly, Algeria.
- Rose El Youssef Newspaper. (1964, April 6). Issue 1869, Algeria.
- Al-Katib Magazine. (1965, December). *General News of the Magazine About Algeria*. Issue 54, Algeria.
- Mohamed Al-Mili. (2001, September). *Where Is Algeria Heading?* Arab Future Magazine, Issue 271, Algeria.
- Rachid Telmissani. (2008, January). *Algeria in the Era of Bouteflika (Civil Strife and National Reconciliation)*. Carnegie Middle East Center Magazine, Issue 47, Algeria.
- Ahmed Ben Bella. (2012, April 11). Al Jazeera Net. Retrieved from Aljazeera.net.
- Belalia, Miloud. (2019, June). *The National Liberation Front Conference: Algeria 16-20 April 1964, Reading in Interactions and Difficulties*. Mediterranean Dialogue Magazine, Issue 2.
- Asharq Al-Awsat. (2022, March 20). Retrieved from awsat.com.
- International Information Network. (2022, March 20). Retrieved from France24.com.
- Areeq Encyclopedia. (2024, May 2). *Cherif Belkacem*. Retrieved from areq.net.
- Last Hour Newspaper. (1963, September 4). Issue 1506.

